



الأربعاء 2 أبريل 2025 02:00 م

مدوح الولي خبير اقتصادي ورئيس نقابة الصحفيين الأسبق

سواء كانت التظاهرات المحدودة التي جرت في بيت لاهيا الأسبوع الماضي تمت من قبل لصوص المساعدات والمتعاملين مع الاحتلال، أو من قبل مواطنين عاديين بسبب طول معاناتهم من ويلات الحرب، أو تم تنظيمها من قبل عناصر مدعومة من فتح والسلطة الفلسطينية، أو مدعومة من قبل أنظمة عربية متواطئة مع دولة الاحتلال قبل طوفان الأقصى، تسعى للوقية بين فصائل المقاومة والحاضنة الشعبية لها، بعد طول فترة التلاحم بينهما طوال 18 شهرا رغم التجويع والتدمير والحصار، إلا أنه من الصحيح أن نتعامل معها بشكل عملي كتعبير عن الغضب من طول فترة الحصار الممتد منذ عام 2006 وحتى الآن، وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية على غزة سنوات 2006 و2008 و2012 و2014 و2019 و2021 و2022 و2023. فمن الطبيعي أن ينفث البعض عن الغضب الكامن في صدورهم مما يعانونه من إبادة وتدمير وتشريد وتجويع، وخذلان وتواطؤ عربي وإسلامي؛ بداية من السلطة الفلسطينية ومرورا بالأنظمة الحاكمة لدول الجوار، والأنظمة الأوروبية المؤيدة للنهج الأمريكي؛ الراعي الأول للعدوان عسكريا واستخباراتيا وسياسيا ودبلوماسيا.

من حق المكالمين وأسر الشهداء والمصابين ومن فقدوا بيوتهم ومن تكرر نزوحهم جبرا عدة مرات، أن يغضبوا ويعبروا عن ضيقهم من أحوالهم المتردية أمنيا وغذائيا وصحيا ومعيشيا ومرافقيا وتعليميا، وفي حالة الغضب من الطبيعي أن تخرج عن الغاضبين بعض التصرفات والعبارات غير الرشيدة، لكنه دائما يعقب تفريغ شحنة الغضب إعادة التفكير والمراجعة وتصحيح المسار.

ويساعد هؤلاء على إعادة التفكير فيما حدث، ما تم من توظيف الأنظمة العربية الحليفة للكيان الصهيوني، لتلك التظاهرات للنيل من المقاومة والدفع إلى خيار الاستسلام، كي يغطوا على تواطئهم وخذلانهم وهوانهم حين يعجزون عن إدخال عبوة ماء للمحاصرين بغزة، ليهاجموا الضحية ويتغاضوا عن أفعال المعتدي إرضاء للكيان وللولايات المتحدة، كي تساندتهم في الاستمرار على عروشهم رغم فشلهم بتحسين أوضاع شعوبهم المعيشية رغم طول فترات حكمهم وكثرة ما اقترضوه من أموال

استمرار المجازر بعد التظاهرات

يدرك الجميع أننا أمام نظام استعماري استيطاني، يسعى لتهجير سكان غزة وليس مجرد القضاء على فصائل المقاومة بها، فإذا نجح في ذلك فسيكرر المسعى في الضفة الغربية، بحيث لا يتبقى سوى اليهود حتى نهر الأردن وحتى سواحل البحر المتوسط، وهو نظام لا فرق لديه بين حماس أو فتح، أو بين محمود عباس أو خليل الحية، أو محمود الهباش وخالد مشعل وبعد أن ينتهي من ذلك فليده خطط لبناء مستوطنات في الجنوب اللبناني والسوري، ولن يتخلى عن خطته التوسعية من النيل للفرات التي ستطال أجزاء من مصر والسعودية والعراق.

ورب ضارة نافعة، فلقد كشفت التغطية الإعلامية المكثفة لتلك التظاهرات وتضخيم أعداد المشاركين فيها، عن استمرار الموقف المصري والإماراتي والسعودي والأردني وغيرها على نفس درجة العداء لفصائل المقاومة، رغم ما أبدته من مرونة للتخلي عن حكم غزة، ليصبح الهدف الجديد هو سلاح المقاومة، كي يصبح الفلسطينيون فريسة سهلة للكيان الصهيوني، وتقديم خدمة جديدة للكيان عجز عن تحقيقها بالقوة خلال 15 شهرا من عمليات الإبادة.

لقد نسي الكثيرون أن حماس غير موجودة في نابلس ومع ذلك يستمر الكيان في اقتحام منازل سكانها، وغير موجودة في القدس ومع ذلك يستمر الكيان في الاعتداء على المسجد الأقصى، كما وغير موجودة في سوريا ومع ذلك يستمر في الاعتداء عليها، وهذا هو العدو الذي سعدت قياداته بتلك التظاهرات، يرد الجميل لأصحابها بالاستمرار في عمليات القتل والتدمير، رغم تخطى عدد الشهداء الخمسين ألفا بخلاف من بقوا تحت الأنقاض، ليصبح من الواجب تذكير الفلسطينيين والعرب والمسلمين بأنهم يتعاملون مع عدو لا عهد له.

فحينما خرج المقاتلون الفلسطينيون من بيروت بسلاحهم عام 1982، ارتكب بعدها بأسبوعين فقط مذبة مخيم صبرا وشاتيلا. للاجئين الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها ثلاثة آلاف من النساء والأطفال، كما لاحق قيادات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حيث رحلوا؛ بالاستمرار في اغتيالهم.

مواقف الوسطاء لم تكن جيدة

وقبل أن نلوم هؤلاء الغاضبين في غزة من تردّي أحوالهم المعيشية وعجزهم عن تدبير أساسيات الحياة لأسرهم، يجب أن نلوم أنفسنا أيضا على تقصيرنا تجاههم، ولا نتعلل بتواطؤ الحكام في بلادنا العربية والإسلامية، وحصارهم لنا مثلما تحاصر إسرائيل الفلسطينيين، وزجهم في السجون بكثيرون ممن تعاطفوا مع غزة في عدد من الدول العربية، مثلما فعلت إسرائيل تماما مع أهالي غزة والضفة الغربية، لأن الله سيسألنا ماذا فعل كل منا وهو يرى مشاهد القتل والتدمير لليبوت والمرافق على شاشات الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي، وعلينا الاستعداد للإجابة بشكل عملي قبل أن تضيق منا الفرصة، وذلك باستخدام وسائل الإعلام المتاحة ومواقع التواصل الاجتماعي للتذكير بالمذابح الإسرائيلية خلال العقود الماضية، والتذكير بحق سكان غزة والضفة الغربية في العيش الكريم على أرضهم، وضرورة إدخال الطعام والدواء والوقود الكافي لهم، والتذكير بوجود 15 ألف أسير فلسطيني في سجون الاحتلال يعانون من التعذيب والتنكيل، والتأكيد بأن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة الإسلامية جميعا، وأن القوى الغربية والصليبية تسعى من خلال دعمها لإسرائيل، للحيلولة دون حدوث استقرار أو تقدم لأي نظام عربي أو إسلامي لتظل كلها خاضعة للنفوذ الغربي، والتذكير بأن مواقف الوسطاء في اتفاق 19 كانون الثاني/ يناير 2025 لم تكن جيدة، حيث لم يتصدوا لعدم التزام الكيان بإدخال الكم المتفق عليه من الغذاء والوقود والمساكن سابقة التجهيز، كما لم يتصدوا كما ينبغي لدور الوسيط للعودة إلى منع إدخال الغذاء والدواء والوقود رغم عدم حدوث أي إخلال من جانب المقاومة بالاتفاق.

فإذا كانت إسرائيل تغلق المعابر لمنع وصول الغذاء والدواء والوقود لغزة، فما زالت فرصة توصيل المعونات لسكان غزة متاحة من خلال التحويلات المالية، التي تصل للجمعيات الأهلية التي توفر الطعام اليومي للأسر في المخيمات، وما زال الفلسطينيون المقيمون في الدول العربية والإسلامية والأجنبية لديهم من الوسائل الخاصة بهم لتوصيل المساعدات للداخل ويمكن الاستعانة بهم، حيث ما زال مجال التهريب لإدخال الطعام متاحا بشرط توافر قيمة هذا الطعام.

توجيه نفقات العمرة والحج لغزة

وأتصور أن صيحة أحد العلماء حول كفارة الخذلان أمر له وجهة شرعية، فكما وردت كفارات: اليمين والقتل الخطأ والظهار والإفطار برمضان وعدم الطلق بالحج، فهناك كفارة علينا التفكير فيها نظير خذلاننا لإخوتنا في غزة والضفة الغربية، كل تلك الشهور الطويلة بما فيها من آلام وتضحيات جسام.

وإذا كانت أحد منافذ الكفارات الشرعية هي إطعام المساكين، فليس هناك من هو أشد بؤسا وجوعا من سكان المخيمات المنتشرة في ربوع غزة، سواء كان إطعام ستة مساكين كما في حالة عدم الحلق للحاج، أو عشرة مساكين كما في حالة اليمين، أو 60 مسكينا كما في حالة الإفطار برمضان، حسب القدرة المادية وحسب مدى الشعور بالتقصير تجاه هؤلاء البؤساء.

كما أن زكاة الفطر التي يجوز إخراجها نقدا أو صاعا من غالب قوت أهل البلد، يمكن أن تتوجه لسكان غزة، فإذا كان الصاع حوالي 2.5 كيلوجرام عن الفرد، فليتم إخراج قيمة ذلك سواء كانت قيمة هذا الوزن من الأرز أو القمح أو الفول أو حتى الزبيب.

ومن الفقه المستنير أن تراعى أولويات الأمة التي تتعرض لمحنة تاريخية ومرحلة انكسار وضعف من قبل حكامها، فلو قام البعض ممن يسافرون لأداء شعيرة العمرة، بتوجيه نفقات رحلة العمرة إلى سكان غزة لكان أجدى ونفس الأمر للحج، وعلى السياق نفسه يمكن أن يوجه البعض نفقات حفلات زفافهم لسكان غزة، أو نفقات رحلاتهم إلى المصايف والمشاتي لسكان غزة.

ويجب أن تكون الأولوية في مصارف الصدقات والزكوات لأهالي غزة، صحيح أن الأولوية فقها هي للأقارب ولأهل البلد التي نعيش فيها، والذين يكثر عددهم في ظل انتشار وارتفاع نسب الفقر والإعاقة والبطالة والأمراض، لكن فقراء بلادنا يمكن أن يجدوا بدائل تسد جوعهم وتكسو عاريهم، بينما الأحوال في غزة في ظل الحصار أشد وأقسى بالمعاناة، والتي يرافقها عوامل غياب الأمان وفقدان العائل وتعطل المرافق والمستشفيات، والتجويع المتعمد من قبل إسرائيل وحلفائها من الحكام العرب منذ سنوات سابقة على طوفان الأقصى.